

حملة شعبية تعمل من أجل حرية الحركة والإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

26 آذار 2019

للنشر الفوري

جلسة في المحكمة العليا في إسرائيل للنظر في دعوى بالغة الأهمية حول لم الشمل للفلسطينيين الذين لديهم أزواج أجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في 28 آذار 2019، سيُنظر في دعوى رفعها كل من جوزفين هيرباخ وعبد سلايمة ضد دولة إسرائيل في محكمة العدل العليا في إسرائيل. ويلتمس المُستأنفان، وهما حامل بطاقة هوية للضفة الغربية ومواطنة ألمانية، من أجل حقهما في العيش سوياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان طلب هيرباخ/سلايمة للحصول على هوية فلسطينية، والتي ستمكّن جوزفين من الإقامة بشكل دائم في الضفة الغربية، قد رُفض بذريعة أن كون المرء متزوجاً لم يكن "إنسانياً بما يكفي" لتبرير الإقامة. ومن المُقرّر أن يُنظر في الدعوى في الساعة 11:30 صباحاً في القاعة رقم 3 في المحكمة العليا في القدس. ومن المُحتمل أن يُعالج قرار المحكمة حق السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الإبقاء على حياتهم العائلية مع أزواجهم من الأجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستعادة أولئك الأزواج الأجانب الحصول على هوية فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال لم الشمل.

كانت إسرائيل قد جمدت جوهرياً إمكانية حصول الأزواج الأجانب على هوية فلسطينية من خلال لم الشمل منذ عام 2000. وبسبب هذا التجميد، عانت عائلات الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحاملو الجنسيات الأجنبية من صعوبات متزايدة على مدى العقد الأخير في العيش سوياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويطعن المحاميان يوتام بن-هيليل وليورا بيخور، اللذان يمثلان المُستأنفين، في سياسة الدولة الخاصة بلم الشمل وبطلبان بأن تعترف الدولة بالحق في الحياة الأسرية في بلد المرء كحق أساسي لكل فلسطيني.

حسب اتفاقية أوسلو، نُقلت صلاحية إدارة سجل السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة رسمياً إلى السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى القدرة على منح الإقامة الدائمة للأجانب المتزوجين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة الفلسطينيين. ولكن في الواقع، وفي جميع الحالات خلا حالات استثنائية، ترفض إسرائيل الموافقة على طلبات لم الشمل. وتقوم سياسة إسرائيل على التصوّر بأنه ليس لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة حق في لم الشمل، وأن طلبات الأزواج الأجانب للحصول على الإقامة تحصل على الموافقة تحديداً بسبب "ظروف إنسانية استثنائية". ولا تزال طلبات لم شمل لسكان فلسطينيين لديهم أزواج أجانب تُقدّر بـ25 ألف طلب عالقة. ورداً على الالتماس، تدفع إسرائيل بأن زواج فلسطيني الضفة الغربية ومواطني الدول الصديقة لإسرائيل هو "قضية سياسية"، وهكذا تعطي الدولة نفسها الصلاحية الكاملة لمنع الفلسطينيين من التمتع بحياة طبيعية مع أزواجهم.

يُجادل المحامي يوتام بن هليل في التماس هيرباخ وسلايمة: "تتور الشكوك بأن السبب الحقيقي خلف القرار هو سبب عنصر ديموغرافي. أي منع تسجيل أناس جدد في سجل السكان في المناطق ولتشجيع آخرين، مثل المدّعي، على مغادرة الضفة الغربية. فليس من الخفي أن إسرائيل مهتمة - بشكل وسواسي تقريباً - بالقضايا الديموغرافية... ولأسباب بديهية، لا وجود للشفافية بخصوص الأساس المنطقي خلف رفض لم الشمل.

"بالإضافة إلى تجميد لم الشمل، شهد العامان الماضيان تصعيداً خطيراً في رفض منح تأشيرات دخول طويلة الأمد للأزواج الأجانب، وفي وتيرة وحجم المطالب والشروط التعسفية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مثل هذه التأشيرات طويلة الأمد. وبالإجمال، ترك هذا العائلات الفلسطينية التي فيها أزواج أجانب دون القدرة على الإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بقصد إجبار تلك العائلات على مغادرة فلسطين"، أوضح بن-هيليل. وكما أوضحت السيدة هيرباخ، "كل ما نطلبه هو أن نتمكن من العيش سوياً كعائلة".

تحث حملة الدفاع عن حق الدخول والإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الممثلين الدبلوماسيين على حضور جلسة المحكمة لأن لنتائج النظر في الدعوى عواقب هامة على مواطنيهم وعلى آلاف الفلسطينيين التي لا تزال طلبات لم الشمل الخاصة بهم عالقة، ومنها طلبات قُدمت منذ ما يزيد عن عقد من السنوات. وكما أوضح سام بحور، وهو متطوع في حملة الدفاع عن حق الدخول والإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "إن الجهود المُنتسقة للمجتمع الدبلوماسي ذات أهمية جمة للتوصّل إلى سياسة عادلة وشفافة لمواطني بلدانهم الساعين للعيش مع عائلاتهم و/أو العمل أو الدراسة أو التطوع في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو حتى زيارتها".

###

جهات الاتصال للصحافة:

المحاميان يوتام بن-هيليل - 054-6587500 / ليورا بيخور - 052-6379611
حملة الدفاع عن حق الدخول والإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: righttoenter@gmail.com